

الأصول والنقود

■ يعكس سوق السلع والخدمات الجانب الحقيقي في الاقتصاد بينما يعكس سوق الأصول والنقود الجانب النقدي (الإسمي).

■ يحدد سعر الفائدة التوازني عن طريق تفاعل عرض النقود والطلب على النقود.

■ يمثل سعر الفائدة حلقة وصل بين سوقي السلع والخدمات وسوق الأصول والنقود؛ حيث أن سعر الفائدة يتحدد في سوق النقود ثم يؤثر على سوق السلع والخدمات من خلال التأثير على الاستثمار.

■ يوجد تعريفان للنقود:

١. النقود الضيقة (M1) = العملة المتداولة (CU) + النقود تحت الطلب (DD).

٢. النقود المتسعة (M2) = النقود الضيقة + حسابات الادخار والودائع.

■ تعتمد التفرقة بين النقود الضيقة والمتسعة على أساس معياري السولة والعائد، فالنقود الضيقة تتميز بصفة السيولة وليس لها عائد، في حين أن النقود المتسعة لا تتحلى بصفة السيولة غير أن لها عائد.

■ الطلب على النقود:

سوف نتحدث عن ثلاث مدارس حاولت تحليل جانب الطلب على النقود:

١. المدرسة التقليدية والتي استندت إلى نظرية الكمية.
٢. المدرسة الكينزية والتي استندت إلى نظرية التفضيل النقدي (تفضيل السيولة).
٣. المدرسة الحديثة للطلب على النقود.

١. المدرسة التقليدية ونظرية الكمية: تفترض هذه المدرسة أن الطلب على النقود يكون فقط بدافع المبادلات (المعاملات) ويتأثر بمستوى الدخل ويرتبط به بعلاقة طردية، وتأخذ دالة الطلب على لنقود الشكل التالي:

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = f(Y)$$

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = kY$$

ويتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتساوى الكمية المطلوبة الحقيقية من النقود مع عرض النقود الحقيقية (الأرصدة النقدية الحقيقية المتداولة أو كمية النقود):

$$\frac{M^s}{P} = \left(\frac{M}{P}\right)^d$$

$$\frac{M^s}{P} = kY$$

تسمى المعادلة أعلاه بمعادلة كيمبردج، وتتخذ هذه المعادلة شكلاً مغيراً يسمى بمعادلة التبادل (معادلة فيشر).

يتم الحصول على معادلة التبادل (معادلة فيشر) عن طريق ضرب جانبي معادلة كيمبردج في السعر وقسمتها على k لنحصل على:

$$\frac{1}{k} M = PY$$

تشير $\frac{1}{k}$ إلى مقلوب سرعة دوران النقود والذي يرمز لها ب V ، بالتالي يمكن إعادة كتابة بمعادلة التبادل (معادلة فيشر) على النحو التالي:

$$VM = PY$$

بافتراض ثبات مستوى الناتج (الدخل) عند مستوى التوظيف الكامل وثبات سرعة دوران النقود، فإن تغير كمية النقود باتجاه معين وبنسبة معينة سيؤدي إلى تغير السعر بنفس الاتجاه معين ونفس النسبة، مما يعطي تفسيراً لظاهرة التضخم.

٢. المدرسة الكينزية أو التفضيل النقدي:

■ تفترض هذه المدرسة أن النقود تستخدم كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة بالتالي فهي بدافعي المبادلات والمضاربة.

■ يرى كينز أن الثروة تتكون من النقود والسندات.

■ تشير مدرسة التفضيل النقدي إلى أن الطلب على النقود يكون بدافع المبادلات، الاحتياط والمضاربة. ويرتبط الطلب على النقود بدافع المبادلات والاحتياط بالدخل بعلاقة طردية كما يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة بسعر الفائدة بعلاقة عكسية. بتالي تأخذ دالة الطلب على النقود عند كينز الشكل التالي:

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = f(Y, i)$$

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = kY - hi$$

■ منحني الطلب على النقود في المدرسة الكينزية سالب الميل ويوضح العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والدخل. ينزحف منحني الطلب على النقود إلى اليمين إذا زاد مستوى الدخل وينزحف منحني الطلب على النقود إلى اليسار إذا انخفض مستوى الدخل.

■ يتحقق التوازن في سوق النقود عندما تتساوى الكمية المطلوبة الحقيقية من النقود مع عرض النقود الحقيقية (الأرصدة النقدية الحقيقية المتداولة أو كمية النقود)، ويختل التوازن إذا تغير الطلب على النقود أو عرض النقود أو كلاهما.

A. تغير الطلب على النقود: زيادة الدخل \Rightarrow زيادة الطلب على النقود وانزحاف منحنى الطلب إلى اليمين مما \Leftarrow حدوث فائض طلب على النقود مما يدفع الأفراد إلى التخلص من السندات واستبدالها بالنقود ويزيد عرض السندات مما يؤدي إلى انخفاض سعر السندات وزيادة سعر الفائدة والذي سوف يستمر في الارتفاع إلى أن يتم التخلص من فائض الطلب بالتالي نصل إلى نقطة توازن جديدة.

B. تغير عرض النقود: إذا قام البنك المركزي بزيادة عرض النقود هذا سيؤدي إلى انزحاف منحنى عرض النقود إلى اليمين مما يؤدي إلى حدوث فائض عرض والذي يدفع الناس إلى التخلص من الفوائض النقدية لديهم عن طريق شراء السندات وبالتالي يزداد سعر السندات وينخفض سعر الفائدة إلى أن نصل إلى نقطة توازن جديدة.

■ مصيصة السيولة: تحدث مصيصة عندما لا تنخفض أسعار الفائدة بأكثر مما هي عليه. فعند مصيصة السيولة يكون سعر الفائدة في غاية الانخفاض، وتصبح استجابة الطلب على النقود لأي تغيير في سعر الفائدة حتى لو كان ضئيلاً للغاية هائلة. فإذا زاد سعر الفائدة ولو بنسبة قليلة فإن الطلب على النقود سوف ينخفض بشكل هائل. ويكون منحني طلب النقود اقرب إلى الشكل الأفقي.

■ عند مصيصة السيولة تصبح السياسة النقدية غير فعالة ويفقد سعر الفائدة قدرته على التأثير على الاستثمار وتصبح السياسة المالية السياسة الوحيدة الفعالة.

■ عرض النقود: يتمثل عرض النقود بكمية النقود المتداولة والتي تساوي العملة المتداولة (CU) والودائع (D):

$$M = CU + D$$

العوامل المؤثرة على عرض النقود:

١. القاعدة النقدية MB: وهي العملة المتداولة المتداولة CU و النقود الموجودة في المصارف على شكل احتياطي قانوني RR. $MB = CU + R$

٢. نسبة الاحتياطي - الودائع rd: هي نسبة من الودائع التي يحتفظ بها البنك التجاري كاحتياطي.

$$rd = \frac{R}{D}$$

$$R = rd \times D$$

٣. نسبة العملة - الودائع cd:

$$cd = \frac{CU}{D}$$

$$CU = cd \times D$$

■ المضاعف النقدي mm: يقيس الكمية التي تزيد بها النقود المعروضة كنتيجة لزيادة القاعدة النقدية بوحدة واحدة:

$$mm = \frac{cd + 1}{cd + rd}$$

- يوجد علاقة طردية بين القاعدة النقدية وعرض النقود.
- يوجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي إلى الودائع وعرض النقود.
- يوجد علاقة عكسية بين نسبة العملة إلى الودائع وعرض النقود.
- المضاعف النقدي المطور:

$$mm' = \frac{cd + 1}{cd + rd + erd}$$

يؤثر erd نسبة الاحتياطي الإضافي إلى الودائع بشكل عكسي على عرض النقود.

■ يعتمد عرض النقود على سعر الفائدة بشكل طردي فزيادة سعر الفائدة ترتفع تكلفة فرصة الاحتفاظ بالعملة والاحتياطي الإضافي وتنخفض بالتالي نسبة العملة إلى الودائع cd ونسبة الاحتياطي الإضافي إلى الودائع erd . ويؤدي انخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع المضاعف النقدي المطور mm' ومن ثم زيادة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد.

■ منحني عرض النقود موجب الميل ويوضح العلاقة الطردية بين عرض النقود وسعر الفائدة بافتراض ثبات نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع. وينزحف منحني عرض النقود إذا غير البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني إلى الودائع.

■ يؤثر البنك المركزي على عرض النقود باستخدام الأدوات التالية:

A. عمليات السوق المفتوح: عن طريق بيع وشراء السندات بهدف تخفيض أو زيادة عرض النقود.

B. الاحتياطي القانوني: رفع نسبة الاحتياطي القانوني تعمل على تخفيض عرض النقود والعكس صحيح.

C. معدل الخصم: تخفيض سعر الخصم يؤدي إلى زيادة عرض النقود.